التحديات السياسية في عملية التحول الديمقراطي في دولة الكاميرون

د. أمين إدريس الرخيص

رئيس مركز البحوث والدراسات الافريقية والترجمة بجامعة الملك فيصل بتشاد

د. حسين عزو آدم

محاضر بجامعة الملك فيصل والجامعات التشادية

والمستشار العلمي للمعهد العالي للتجارة وإدارة الأعمال (اسكام)

المستخلص:

يعتبر موضوع التحديات السياسية في عملية التحول الديمقراطي في دولة الكاميرون، تتضافر فيه الجهود الوطنية المخلصة للشعب في مواجهة التحديات السياسية لعملية التحول الديمقراطي وقد تم عدة تحديات سياسية موافقة لسير العملية السياسية وإن دولة الكاميرون تواجه عملية التحول الديمقراطي فيها حملة من التحديات السياسية والاقتصادية التي تشكل عقبة أمام أي محاولات مستقبلية جادة لإقامة تحول ديمقراطي حقيقي في البلاد ويعني هذا البحث بدراسة هذه التحديات بحيث يصبح التصدي لها من قبل النظام السياسي في الكاميرون في هذا الاطار يتحدث البحث عن التحدي الاقتصادي المتمثل في تراجع الأوضاع الاقتصادية الداخلية في الكاميرون وخاصة في اطار تطبيق برامج التكيف الهيكلي ومالها من تداعيات وآثار اقتصادية واجتماعية سلبية على المواطنين وعلى ذلك نتعرض للتحدي الخارجي المتعلق بدور القوى الخارجية وتحديدًا دولة فرنسا لها تأثير على مسار التحول الديمقراطي في الكاميرون ولعل هذا ما دفع الحكومة إلى الذهاب إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي طالبة للمساعدات نظرا لما تحتاجه عملية الاصلاح الاقتصادي من موارد كبيرة حتى تساعد الحكومة في تحقيق التوازن الاقتصادي المنشود وبالرغم من مرور عقدين على بعد على بدء تطبيق برامج التكيف الهيكلي في الدولة الا أن الواقع يشير إلى أن كثير من البرامج لم تستطيع تحقيق أهدافها المرجوة وأن برامج التحديات السياسية في عملية التحول الديمقراطي لم تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة على نحو ما ورد في توقعات خبراء المؤسسات الدولية التي أكدت في تقاريرها الرسمية الصادرة أن سبب التراجع واخفاق هذه البرامج إلى كونها غير ملائمة للظروف الكاميرونية لتسهيل العملية لمشاركة الشعب.

(ISSN: 2536- 9555)

Abstract:

The issue of political challenges in the process of democratic transition in Cameroon involves the sincere national efforts of the people to confront these political challenges. Several political challenges have emerged in line with the progress of the political process. Cameroon faces a wave of political and economic challenges in its democratic transition, which pose obstacles to any serious future attempts to establish a genuine democratic transformation in the country.

This study examines these challenges so that the political system in Cameroon can effectively address them. In this context, the research discusses the economic challenge represented by the decline of internal economic conditions in Cameroon, particularly in the framework of implementing structural adjustment programs and their negative economic and social repercussions on citizens.

Additionally, the study addresses the external challenge related to the influence of foreign powers, specifically France, on the course of democratic transition in Cameroon. This has pushed the government to seek assistance from the World Bank and the International Monetary Fund, given the substantial resources required for economic reform to help the government achieve the desired economic balance.

Despite two decades having passed since the implementation of structural adjustment programs in the country, the reality indicates that many of these programs have failed to achieve their intended goals. Moreover, political challenges in the process of democratic transition have not met their expected objectives, as outlined in the predictions of international institution experts. Official reports from these institutions have confirmed that the failure of these programs is due to their incompatibility with Cameroon's specific conditions, making it difficult to ensure effective public participation in the transition process.

المقدمة:

تعد التحولات السياسية في دولة الكاميرون قد شهدت منذ فترة طويلة حدثت فيها عدة تطورات متلاحقة على صعيد عملية التحول الديمقراطي بسبب تراجع الأوضاع الاقتصادية في دولة الكاميرون في نهاية ثمانيات القرن العشرين التي تبني السلطات العامة في البلاد مجموعة من البرامج المجسمة محليا بهدف السيطرة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدت قدرا كبيرا من التراجع في تلك الآونة ونتيجة لعجز الدولة الكاميرونية عن زيادة مواردها للتنفيذ او قابلة للتنفيذ وفي برامج الاصلاح العامة التي تريد تقديمه للمواطنين وعندما عرف الشعب موجه التحول السياسي الديمقراطي التي انتشرت في ربوع البلاد والقيام بإرجاء الدولة بالمطالبات وعدم الاستقلالية في جميع الموارد التي تمتلكها الدولة ولا محاولات الحزب الحاكم السيطرة على البلاد وخيرات الدولة دون الرجوع للمصلحة العامة ولعل ذلك لا يأتي بخير للشعب وإنما القيام بمقومات الدولة واتباع القوانين لسير الأمور للتحول الديمقراطي من خلال الاحزاب السياسية التي تشتغل في المصلحة العامة لفائدة الشعب الكاميروني وبعد ذلك تتجه القيادات السياسية في كثير من الاحزاب السياسية بنظام التعددية والتخلي والتحلي بالمصالح العامة للدولة ومن هنا يأتي تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة والحفاظ على وحدة البطن سواء في الداخل والخارج وكذلك يأتي هذا المردود من القادة السياسيين والنشاطات القوميين بتنفيذ مجموعة من العوامل لتطبيقها في أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية:

الإشارة تأتى التحديات السياسية في عملية التحول الديمقراطي في دولة الكاميرون نظرا لموقعها الجغرافي وبيئتها الطبيعية ومن هذا تأتي عدة تحديات سياسية وغير سياسية لتشكيل عقبة أمام أى محاولات مستقبلية ولابد من الإقامة لإيجاد تحول ديمقراطي حقيقي لسير عملية التحول الديمقراطي السياسي في دولة الكاميرون وفي هذا الإطار نتحدث على التحدي الاقتصادي المتمثل في تراجع الأوضاع الداخلية والخارجية وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي وما لها من تداعيات واثار مستقبلية لعامة الشعب في الدولة.

(ISSN: 2536- 9555)

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع الذي يعتمد في طياته على المقاربات والجوانب السياسية والاقتصادية وتأثيرها للاستقرار السياسي في الكاميرون ولابد نجد طرق ملائمة لسير العملية السياسية وتحولات ديمقراطية لمنفعة الدولة والشعب الكاميروني.

أهداف البحث:

لا شك أن أهداف هذا البحث التي ترمي إليها كالاتي:

- المحاولة للتعرف على التحولات والتحديات السياسية في عملية التحول الديمقراطي في دولة الكاميرون وبذل قصارى الجهود لحل المشاكل الداخلية والخارجية والقضاء على الخلافات الناجمة من الامور السياسية والايادي الخارجية والافكار الغير بناءة للدولة.
- الوصول لمعرفة التحديات السياسية في عملية التحول الديمقراطي والتأكد من الابتعاد عن الحروب التي تضر البلاد والعباد.
- المزيد من المعرفة والخبرة الحقيقية والتأثر بالتوجهات السياسية على استقرار الدولة والمصلحة العامة في الدولة.

أهمية البحث:

- تأتي أهمية هذا البحث الى الرجوع لعملية جمع الوسائل وابرازها وحل كل التحديات السياسية وغير السياسية بالإضافة إلى ذلك التجنب من جميع المخالفات وإضافة فكرة جديدة للمكتب الوطنية الكاميرونية.
- القيام بجمع المعلومات المهمة التي تتعلق بالتحديات السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في الكاميرون ولابد ان يتعرف المواطن الكاميروني على الحقائق المخفية التي تضر البلاد.

مشكلة البحث:

- تأتي مشكلة من عدم التلقي للمعلومات الغير واضحة والتي تسبب تحديات غير مباشرة للدولة وبالتأكيد القيام بمبادرة لحل كل المشاكل السياسية وغير السياسية والوصول الى بر الامان.

- مشكلة تدورها حول التحديات السياسية في عملية التحول الديمقراطي وتأثيرها على الاستقرار والتنمية المستدامة في الكاميرون ولابد من وضع استراتيجيات سياسية لعدم وقوع تحديات سياسية في الدولة.

أسئلة البحث:

- ما هي التحديات السياسية في عملية التحول الديمقراطي في الكاميرون؟
- كيف تؤثر التحديات السياسية في عملية التحول الديمقراطي في داخل وخارج الدولة.
- ما هي التحديات والتداعيات السياسية لعدم الاستقرار في دولة الكاميرون.

فرضيات البحث:

- عند وقوف المواطنين وراء التأقلم والتأثر الشديد في بعض الاحيان لابد من المشاركة والوقوف مع السياسيين.
- الممارسة الكبيرة والتبعية المفرطة تجعل المواطن أن يتخلى بمبادئه ويتبع المصلحة الخاصة وراء التحديات السياسية.
- على المواطن عليه أن يتبع المصلحة العامة وإلا سيحصل على أمور غير واضحة من خلال التداعيات والتحديات السياسية ويبتعد عن التحولات الديمقراطية.

التحديات السياسية في عملية التحول الديمقراطي في دولة الكاميرون

تواجه عملية التحول الديمقراطي في الكاميرون جملة من التحديات السياسية والاقتصادية التي تشكل عقبة أمام أي محاولات مستقبلية جادة الإقامة تحول ديمقراطي حقيقي في البلاد ويعنى هذا المبحث بدراسة هذه التحديات بحيث يصبح التصدي لها من قبل النظام السياسي في الكاميرون أمرا ضروريا إذا ما أريد لعملية التحول الديمقراطي في الكاميرون أن تؤت ثمارها. وفي هذا الإطار، ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، يعنى الأول منهما بالتحدي الاقتصادي المتمثل في تراجع الأوضاع الاقتصادية الداخلية في الكاميرون، وبخاصة في إطار تطبيق برامج التكيف الهيكلي وما لها من تداعيات وآثار اقتصادية واجتماعية سلبية على المواطنين. أما المطلب الثاني، فيعرض التحدي الخارجي المتعلق بدور القوى الخارجية وتحديدا فرنسا في التأثير على مسار التحول الديمقراطي في الكاميرون.

(ISSN: 2536- 9555)

المبحث الأول

تدهور الأوضاع الاقتصادية في الكاميرون في ظل برامج التكيف الهيكلي

لقد أدى تراجع الأوضاع الاقتصادية في الكاميرون في نهاية ثمانينيات القرن العشرين إلى تبنى السلطات العامة في الكاميرون المجموعة من البرامج المجسمة محليا بهدف السيطرة على الأوضاع الاقتصادية التي شهدت قدرا كبيرا من التراجع في تلك الأونة ونتيجة عجز الحكومة عن زيادة مواردها التنفيذ برنامج الإصلاح الذي أقدمت عليه، لجأت إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مطالبة بتدخلهما لمساعدة الكاميرون في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، وبدأت في تلك الآونة في تطبيق برامج التكيف الهيكلي عين بنصائح المؤسسات المالية الدولية سالفة الذكر، وبعد عقدين من تطبيق برامج التكيف الهيكلي، ما زالت الأوضاع الاقتصادية في الكاميرون في حالة تراجع على نحو ما جعلها تشكل تحديا كبيرا لمستقبل عملية التحول الديمقراطي في الكاميرون. ولعل هذا ما يستوجب التعرض لمثل هذه البرامج وما أسفرت عنه من تداعيات على الأداء الاقتصادي في الكاميرون بصفة عامة.

- **بدء تطبيق برامج التكيف الهيكلي في الكاميرون**

لقد كان للأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الكاميرون في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وعدم قدرة النظام السياسي على السيطرة عليها أكبر الأثر في تصاعد الأصوات المنادية بالتحول الديمقراطي على نحو ما سيفت الإشارة. وبالرغم من اتخاذ الحكومة لمجموعة من الخطوات الرامية لتصين الأوضاع الاقتصادية في الكاميرون، إلا أن الأوضاع الاقتصادية ازدادت تراجعاً دون وجود أثر ملموس لأي تحسن في الأجل القريب. ولعل هذا ما دفع الحكومة إلى الذهاب إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي طالبة المساعدة نظرا لما تحتاجه عملية الإصلاح الاقتصادي من موارد كبيرة حتى تساعد الحكومة في تحقيق التوازن الاقتصادي المنشود[1]. وعندئذ بدأ صندوق النقد الدولي في دعم برنامج التثبيت الذي كانت تتبناه الحكومة في الكاميرون، وبعدها تم فرض حزمة من البرامج عرفت باسم برامج التكيف الهيكلي. ويمكن التعرض لأهم ما جاء في برامج التكيف الهيكلي بشيء من التفصيل فيما يلي:

١) الأهداف الرئيسية لبرامج التكيف الهيكلي في الكاميرون

لقد بدأ تطبيق أول برنامج للتكيف الهيكلي في الكاميرون في العام المالي ١٩٨٨-١٩٨٩، بهدف الوفاء بالاحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين في الكاميرون وبعدها توالت حزمة من البرامج، كل منها ركز على مجال معين وإن كانت ركزت على أربعة أهداف رئيسية، يتعلق أولها بتحقيق التنمية الاقتصادية في الكاميرون من خلال حزمة برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أما الهدف الثاني، فقد تمثل في إزالة العقبات أمام الاستثمار من جانب القطاع الخاص. وفيما يتعلق بالهدف الثالث، فكان يدور حول تقليص دور الحكومة في عملية الإنتاج والتوزيع إلى أدنى حد ممكن، وأخيرا تمثل الهدف الرابع في تخفيض الإنفاق العام وبخاصة الإنفاق على برامج التأمين الاجتماعي[٢].

ب) المحاور الأساسية لبرامج التكيف الهيكلي في الكاميرون

تبلورت برامج التكيف الهيكلي في الكاميرون في أربعة محاور رئيسية كل منها يركز على قطاع من القطاعات. ويمكن عرض أهم ما ورد في إطار كل من هذه القطاعات على النحو التالي:

١- القطاع المالي:-

لقد استهدف الإصلاح في القطاع المالي في الكاميرون جانبين أساسيين، الجانب الأول يتعلق بتخفيض قيمة العملة المحلية في الكاميرون (الفرنك سيفا) بغية تشجيع الصادرات وتخفيض حجم السلع المستوردة. أما الجانب الثاني من الإصلاح في القطاع المالي، فقد استهدف قطاع البنوك بما في ذلك إمكانية إغلاق بعض البنوك وإعادة هيكلة بنوك أخرى على نحو ما يؤدى إلى تحرير سعر الصرف وتبسيط هيكل النظام المصرفي. ومنذ فبراير ١٩٨٩، بدأ مجلس الائتمان الوطني National credit council في تقليص معدل التسليف number of lending rates من ٢٠ إلى ٤ وفي الوقت نفسه فقد زاد سعر الفائدة لصغار المدخرين small scale savers في حين تم تحرير سعر الصرف بالنسبة للودائع التي تزيد قيمتها عن ٣ مليون فرنك سيفا، وذلك حرصا على تحرير سعر الصرف[٣].

(ISSN: 2536- 9555)

٢- القطاع الاقتصادي:

تركز الإصلاح في القطاع الاقتصادي في ضوء برامج التكيف الهيكلي في الكاميرون في جانبين أساسيين، الأول يتعلق بقطاع الزراعة، والثاني يتعلق بقطاع التجارة، بالنسبة لقطاع الزراعة، فقد كان من أهم القطاعات التي حظيت باهتمام من جانب صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث ذهبت غالبية الفروض المخصصة لقطاع الزراعة في الكاميرون إلى تنمية الحاصلات الزراعية التي تصدر للخارج، وفي هذا الإطار، استهدف برنامج إصلاح القطاع الزراعي تخفيض أسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمي وتحرير التسويق الزراعي وكذا رفع الدعم عن الأسمدة liberalization of agricultural marketing والمخصبات الزراعية. أما بالنسبة لقطاع التجارة، فقد تم تقليل عدد الوحدات من السلع الخاضعة لضريبة الصادرات وكذا فقد تم رفع الحواجز المفروضة على بعض الواردات من الخارج(٤).

٣- القطاع العام:

تضمن برنامج إصلاح القطاع العام مجموعة من الأهداف الرامية إلى تخفيض عجز الموازنة وزيادة الكفاءة الإدارية للقطاع العام. ولعل من أبرز ما جاء في برنامج التكيف الهيكلي من أهداف ما يتعلق بتخفيض الأجور وفتح باب المعاش المبكر للكثير من الموظفين في الدولة. هذا إلى جانب تغيير أسلوب التخطيط في القطاع العام بحيث أصبح يقوم على برنامج محدد يتم تبنيه كل أربع سنوات ويعطى الأولوية للاستثمار فيما أطلق عليه priority investment program بدلاً من نظام الخطط الخمسية للتنمية التي كانت تضعها الحكومة من قبل(٥).

٤- البعد الاجتماعي لبرامج التكيف:

لقد أعلن البنك الدولي في مطلع عام ١٩٩١ عن تبنيه لما أطلق عليه برنامج البعد الاجتماعي للتكيف Social dimension of Adjustment وذلك في إطار ما أعلن عنه البنك من حرصه على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في الكاميرون. وكان الهدف من هذا البرنامج وضع الفقراء في الكاميرون على أول طريق التنمية والتخفيف من وطأة الآثار السلبية التي يمكن أن تسفر عنها برامج التكيف الهيكلي، لاسيما تلك الناتجة عن تخفيض الأجور وتشجيع المعاش المبكر وتسريح

بعض العمال، ولقد وفر هذا البرنامج دعما للمبادرات التنموية في مجالات الصحة والتعليم والتوظيف وغيرها من مجالات التنمية[٦] ففي مجال الصحة، تم وضع برنامج يستهدف توفير التجهيزات الطبية الأساسية والخدمات الوقائية من الأمراض المتوطنة وعلى رأسها الإيدز في المناطق التي تحتاج إلى ذلك، وخصص لهذا البرنامج ١٢,٦٦ مليون دولار. وفي مجال التعليم، تم وضع برنامج يهدف إلى تحسين جودة التعليم في كل مراحله، وجعله أكثر اتساقاً مع مطالب واحتياجات سوق العمل وهو ما خصص له ٨,٥٥ مليون دولار. وفي مجال التوظيف، تقرر إنشاء الصندوق الوطني للتوظيف بتمويل ٨٥% من البنك الدولي بغية تمويل بعض الأنشطة في مجال التوظيف من بينها إنشاء قاعدة بيانات حول فرص العمل المتاحة ودعم المبادرات الفردية للتوظيف الذاتي وتوفير الدعم المالي اللازم للمشروعات الصغيرة وتوفير التدريب اللازم للحصول على فرص عمل[٧].

المبحث الثاني
تداعيات تطبيق برامج التكيف الهيكلي في الكاميرون

بالرغم من مرور عقدين على بدء تطبيق برامج التكيف الهيكلي في الكاميرون، إلا أن الواقع يشير إلى أن الكثير من هذه البرامج لم تستطع تحقيق أهدافها المرجوة. ولعل هذا ما يستوجب البحث في أهم ما أسفرت عنه هذه البرامج من تداعيات في الكاميرون. وفي هذا الإطار، يمكن ملاحظة تداعيات برامج التكيف الهيكلي عبر جانبين رئيسيين يعنى الأول منهما بالتداعيات الاقتصادية لبرامج التكيف الهيكلي، في حين يركز الآخر على التداعيات الاجتماعية لهذه البرامج، **وذلك على النحو التالي:-**

التداعيات الاقتصادية لبرامج التكيف الهيكلي في الكاميرون

لقد كان البرامج التكيف الهيكلي المطبقة في الكاميرون، وبخاصة في التي تتعلق بقطاعي البنوك والزراعة أثاراً سلبية لا يمكن إغفالها، فقد أنت هذه البرامج إلى إغلاق بعض البنوك التي تمثل في مجملها ما يقدر بنحو ٣٦% من الحساب الختامي للنظام البنكي و٤١% من الأصول (non performing assets)[٨] وبالنسبة لقطاع الزراعة، فقد أدى تشجيع المؤسسات الاقتصادية الدولية في إطار برامج التكيف الهيكلي على

(ISSN: 2536- 9555)

انتاج المحاصيل النقدية مثل الكاكاو والبن والشاي والمطاط رغم تراجع الطلب المحلى عليها إلى تراجع الاهتمام بزراعة المحاصيل الغذائية التي يحتاجها المواطنين في الكاميرون. ولعل هذا ما أدى إلى تصاعد مشكلة الأمن الغذائي لدى الكثير ممن يعانون من الفقر. ونتيجة لذلك، اضطر المواطنين إلى الاعتماد على الأغذية المستوردة تعويضا عن عدم توافر السلع الغذائية اللازمة، بما نتج عنه ذلك من تعرضهم لأمراض عجز نظام التأمين الصحي المتبع في الكاميرون عن التصدي لها[٩].

وبالنظر إلى مدى قدرة برامج التكيف الهيكلي في تخفيض مديونية الكاميرون إلى العالم الخارجي، يلاحظ أن هذه البرامج لم تحقق نجاحا يذكر في هذا الإطار. ذلك أن الإحصاءات الرسمية للبنك الدولي تشير إلى أن حجم الدين الخارجي للكاميرون قد تزايد بشكل مطرد في ظل تطبيق برامج التكيف الهيكلي من ٤,٦٧٨ مليون دولار عام ١٩٨٧ إلى ٩,٥١٥ مليون دولار عام ١٩٩٦، أي أنه تزايد بنسبة تعادل ٨,٤٨% سنويًا خلال الثمان سنوات الأولى من تطبيق هذه البرامج[١٠] ليس هذا فحسب، بل إن الكاميرون تعثرت أكثر من مرة في سداد مديونيتها، على نحو ما كان يدفع صندوق النقد الدولي إلى منحها قروضا جديدة حيث بلغ إجمالي القروض التي منحها البنك الدولي للكاميرون نحو ١.٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ أي بعد ست سنوات فقط من تطبيق برامج التكيف الهيكلي ليتفاقم بذلك عبء الدين الخارجي عليها حتى وصل لنحو ٨٠% من الناتج المحلى الإجمالي، وبلغت خدمة الديون المجدولة نحو ٥٠% من صادرات الكاميرون من السلع والخدمات بحلول منتصف عام ١٩٩٧[١١].

وبالنسبة الإصلاح القطاع العام، فلم يكن إنجاز الحكومة في إطار برامج التكيف الهيكلي أفضل حالا من القطاعات الأخرى. فبالرغم من أن برامج التكيف الهيكلي قد شجعت على تخفيض حجم العمالة في القطاع العام بصفة عامة، إلا أن الواقع يشير إلى أن هذه البرامج قد تم استخدامها من جانب بعض القيادات في الحزب الحاكم كسلاح سياسي يضمن احتفاظ مؤيدي الحكومة بوظائفهم، وحرمان المعارضين من وظائفهم لصالح آخرين ربما أقل كفاءة، وذلك تحقيقا لمصالح سياسية تضمن للحزب الحاكم الاستئثار بأكبر قدر من السلطة من ناحية، وتضمن احتفاظ الرئيس بول بيا

بأكبر عدد من الإداريين الموالين له حوله من ناحية أخرى، وذلك لما يمثله هؤلاء الإداريون من قاعدة يعتمد عليها الرئيس بيا في حشد التأييد اللازم لتدعيم حكمه(١٢).

التداعيات الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي في الكاميرون

لقد كان لبرامج التكيف الهيكلي المطبقة في الكاميرون آثارا اجتماعية سلبية على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين في الكاميرون. ولعل من أهم هذه الآثار ما يتعلق بفقد نحو ٦٠٠٠٠ موظف لوظائفهم في القطاعين العام والخاص بعد أقل من ست سنوات على تطبيق برامج التكيف الهيكلي(١٣)، وانخفضت دخول المزارعين بنسب تتراوح بين ٤٠% و٦٥% اعتمادًا على نوع المحصول الذي يزرعوه، وفي عام ١٩٩٣، قامت الحكومة بخفض مرتبات موظفي الخدمة المدنية بنسبة ٧٠%، وفي عام ١٩٩٤، انخفضت قيمة الفرنك المحلى بنسبة ٥٠%، وهو ما ترتب عليه ضعف القوة الشرائية للمواطنين بدرجة كبيرة لدرجة أن الكثير من الأسر لم يعد بمقدورها إرسال صغارها إلى المدرسة(١٤). الأكثر من ذلك أن برنامج البعد الاجتماعي للتكيف الذي أطلقه البنك الدولي في عام ١٩٩١ لم يؤت ثماره نتيجة إلغاء القرض الخاص بهذا البرنامج قبل انتهاء المشروع بثلاث سنوات، ولعل هذا ما أرجعه البنك الدولي إلى فشل الحكومة في تنفيذ مثل هذا البرنامج نظرا لما به من تعقيد في ظل القدرات التنفيذية المحدودة الأجهزة الحكومة المنوط بها تنفيذ مثل هذا البرنامج(١٥).

حاصل القول من كل ما تقدم أن برامج التكيف الهيكلي لم تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة على نحو ما ورد في توقعات خبراء المؤسسات المالية الدولية، ولعل هذا ما أكدته التقارير الرسمية الصادرة عن صندوق النقد واليك الدوليين. وفي حين أرجع البعض سبب إخفاق هذه البرامج إلى كونها غير ملائمة للظروف الاقتصادية والاجتماعية في الكاميرون، فقد ألقى المسئولين في الصندوق والبنك باللوم على حكومة الكاميرون، متهمين إياها بعدم القيام بدورها في تسهيل عملية تنفيذ هذه البرامج طبقا لمعايير الكفاءة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحكومة في الكاميرون قد احتكرت تنفيذ هذه البرامج في كل مراحلها دون فتح أي قناة للمشاركة الشعبية سواء من جانب الأحزاب أو منظمات المجتمع المدني، وكان من أهم نتائج ذلك أن أصبحت عمليات التخطيط والتنفيذ في أيدى أناس غير متأثرين بنتائجها، ومن ثم يقل شعورهم بوطأة مثل هذه

(ISSN: 2536- 9555)

السياسات وتلك الآليات التنفيذية على المواطنين في الكاميرون، وأيا كانت أسباب الإحقاق فالنتيجة أن البطالة في تزايد والرعاية الصحية غير جيدة والتعليم أصبح مكلفا للغاية[١٦]. كل هذا وغيره زاد من معاناة المواطنين على نحو ما جعلهم ضحايا سوء استغلال الموارد وسوء التخطيط وإذا ما أضيف إلى ذلك سوء توزيع الثروة على أساس إثنى كما تبين في المطلب السابق، يمكن إدراك ما يشكله التحدي الاقتصادي من خطورة على مستقبل التحول الديمقراطي في الكاميرون بل وعلى بقاء الدولة واستمرار وحدتها في الصورة التي هي عليها الآن.

النتائج والتوصيات:

توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات الآتية:

ونلخص هذا البحث إلى النتائج التالية:

- ان النتائج التحديات السياسية في عملية التحول الديمقراطي في الكاميرون كانت على صورة من صور التداعيات السياسية والنخب السياسية للشؤون الداخلية لدولة الكاميرون عندما وصلت التحول الديمقراطي بالطرق السلمية والابتعاد عن المشاكل السياسية والخلافات المتكررة بأسباب مختلفة او لمصالح خاصة وعند ذلك جاء الشعور للمواطنين والارادة بقيام دولة لها سياسة مختلفة ضد المخالفات والمشاكل التي تجري داخل وخارج الدولة.
- وأن هذه التحديات لها سلبيات كبيرة على المواطنين ومن هذا القبيل لابد على الشعب أن يقوم بكل الاجراءات المختلفة لبناء دولة القانون ونحو الديمقراطية الشعبية بكل نزاهة وحرية ومن خلاله يأتي الثمار المطلق الذي كان ينتظره منذ فترة بعيدة لكي يستغل بنفسه موارد بلده ليصل الى النهوض والتطور للكاميرون.

التوصيات:

إن من أبرز التوصيات تأتي كالاتي:

- الشعوب داخل دولة الكاميرون يجب عليها التركيز الامثل لمصلحة العامة والقيام بكل ما هو مهم عند الدولة والتعاون مع جميع الاطراف والتفادي على كل العقبات

التي تضر بالمصلحة العامة، وإعادة الدعم اللازم لحل كل القضايا المتعلقة بالأمور السياسية وغيرها داخل الدولة وخارجها.

- يجب على الدولة والاحزاب السياسية مراعاة قيام الدولة والاتفاقيات مع المنظمات الكبرى والعمل معها لتعزيز الحوار البناء مع الاخرين لأجل الاستقرار السياسي والاقتصادي وغير ذلك لتوفير المصلحة للكاميرونيين.
- تشجيع المواطنين والقيام لبناء دولة ديمقراطية ذات أركان ومبادئ القانون متوفرة فيها لأجل النهوض والتطور والابتعاد من كل الخلافات والسلام العام هذا ما يساعد على قدرة الدولة وتوفير الأمن والاستقرار لدى دولة الكاميرون.

الخاتمة:

إن دولة الكاميرون مرت بكثير من التحديات السياسية في عملية التحول الديمقراطي ومن خلال التوجهات السياسية التي طالب بها أبناء الدولة منهم رؤساء أحزاب سياسية ومنهم مناضلين وبعض الجمعيات المدنية بالقيام لوحدة الوطن وجمع شمل الآخرين لبناء دولة ديمقراطية لها أركان ومقومات قانونية وتكون عبرة على الآخرين وتنعم برياح الديمقراطية التي كان يحلم بها الشعب داخل وخارج الكاميرون ويتطلع المواطن الضعيف الى الأمام وينسى الماضي الأليم وتنعم البلاد بالازدهار والاستقرار والقيادة الرشيدة وبناء دولة ديمقراطية وابتعادها من كل ويلات الحرب والفتن والحياة السعيدة الكريمة للمواطن.

(ISSN: 2536- 9555)

هوامش ومراجع الدراسة:

(1) Aloysius Ajab Amin: "Cameroon's Economy & Reforms", in Aloysius Ajab Amin (Ed): Developing a Sustainable Economy in Cameroon, (Dakar: CODESRIA, 2008), pp. 83-84

(2) Gabriel Bayemi: Macroeconomie Structural Adjustment Effects on Formal Education in Cameroon, PhD Thesis, (New York: University of New York, 1996), pp. 43-44

(3) Ibid, pp. 44-45

(4) Aloysius Ajab Amin: op.cit., pp. 90-93

(5) Gabriel Bayemi: op.cit., pp. 47-48

(6) Ibid, P. 49

(7) Wilfred A. Ndongko: op.cit., pp. 124-127

(8) Ibid, P. 123

(9) John Mukum Mbaku: "Economic Dependence...", op.cit., P. 415

(10) Ibid, pp. 411-413

(11) Korina Horta: op.cit., P. 24

(12) John Mukum Mbaku: "Economic Dependence...", op.cit., P. 416

(13) Dominic Kwang Ntube: op.cit., P. 226

(١٤) موااليمو جورج نجواني: العملية الديمقراطية في الكاميرون: رؤية ٢٠٢٠، مختارات كوديسريا، داكار: المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية، عدد ٤٧، ٢٠٠٥، ص ٢٤-٢٥

(15) Korina Horta: op.cit., P. 24

(16) Aloysius Ajab Amin: op.cit., pp. 99-100